إلى حكومتنا المقبلة وهي تجتاز مرحلة الشد والجذب

حميد الموسوي

الحقيقة التي يجب أن يعيها الجميع، وأن يسلم بها القاصي والداني، وأن يثقف عليها الحاضر والبادي هي أن عهد التهميش والاقصاء وامتهان الآخر قد ولى الى غير رجعة. ومن يحاول الغاء بقية مكونات الطيف العراقي واحتكار القرار فهو غارق في وهم الحكم الفردي الشمولي الذي لم يعد له مكان في العراق. وأن حكومة الوحدة الوطنية ليست شعارات فضفاضة ولا لافتات براقة للتسويق والاستهلاك المحلي بل هي حكومة تستوعب كل اطياف ومكونات الشعب العراق الصابر دون استثناء أو تمييز. ومن هنا -وتأسيسا على هذه الحقيقة- نصر على إشراك الجميع في الحوارات والمباحثات للحيلولة دون الانفراد بطرح الآراء والأفكار مهما كانت بساطتها بحيث يعرف المشاركون أن مقترحاتهم محل تقدير وترحيب وأن قبولها ورفضها متعلق بمدى ملائمتها للوضع الجديد، وبالمقدار النفعي الذي يصب في خدمة المجتمع وبناء العراق الجديد، كما أن رفضها بسبب أو لآخر لا يعني تهميش أو إقصاء مقترحيها. لا بل يتجاوز الأمر ذلك ويتعداه عند مناقشة القرارات الهامة والتي على تماس مباشر بالحياة اليومية للمواطن الى إشراك مؤسسات المجتمع المدني ليتسنى للرأي العام الاطلاع على الأهداف المرجوة من ذلك القرار قبل أن تفاجئ الجماهير بمفرداته المعلنة.

إن مرحلة الشد والجذب في تشكيل الحكومة الدائمة وما اعترض مسارها من عثرات، ستمر كسابقاتها من الأزمات والمخاضات السريعة

إن مرحلة الشد والجذب في تشكيل الحكومة الدائمة وما صاحب مسارها من تلكؤ وعثرات ستمر شأنها شأن سابقاتها من الشدائد والأزمات والمخاضات العسرة والمؤلمة ولا ضير فصعب العلا في الصعب، والسهل في السهل وهل تكون الحياة عظيمة بغير ألم عظيم؟.

ففترة السنوات الأربعة المقبلة تتطلب من الحكومة بكل مفاصلها تفعيلا جادا لدور القوى الوطنية المجتمعية لتكمل دور الحكومة في مرحلة البناء واعطاء الجماهير زمام المبادرة في تشخيص الانحرافات التي ترافق الممارسات الاقتصادية والانشطة الادارية والخدمية لأجهزة الحكومة. حيث أن وجود الجمعيات الانسانية، والمنظمات الشبابية، والنسوية، والنقابات المهنية والحرفية يساعد بشكل واضح في بلورة الحالة الديمقراطية إذ تساهم هذه القوى - المنفصلة عن الحكومة من جهة والمرتبطة بها عن طريق التمثيل البرلماني- تساهم بالحد من سلطات الحكومة بالقدر الذي يبرز الحالة الديمقراطية كممارسة عملية ميدانية. ومثلما يحتاج النشاط الجماعي الى الاشتراك الفعلي في العملية السياسية فإنه يحتاج بالمقابل الى متابعة مستمرة لسلوكه ومراقبة التفاعلات التي تحدث بين أعضائه لتذليل الصعوبات قبل أن تتفاقم وتحجيمها. كما إن مسالة إصدار القرارات منوطة بالدراسة الوافية للظرف المرافق والموافق أو المعارض للنتائج المتوخاة من إصداره فالقرار الناجح مرهون باختيار اللحظة المناسبة والظرف الملائم والاستعداد الكافي

التواصل بين السياسيين في داخل المؤسسة الحكومية من جهة وبينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى لحل جميع الأزمات

وإلا فسيكون متخبطا وفاشلا بالنتيجة.

وقد يؤدي تنفيذه الى مضاعفات ونتائج عكسية تضطر المعنيين الى إلغائه، وهذا اجراء يسبب حرجا وضعفا لمصادر ذلك القرار.

إن العمل الجماعي يتميز عن المحدودية الرسمية وقيودها بالانفتاح على التجارب العالمية والاستفادة منها بوضع آليات عمل ديناميكية متطورة تتماشى جنبا الى جنب مع الطفرات التي تخطوها أنظمة العالم المتمدن يوما بعد آخر وهذه النقطة بالذات توفر مرونة كافية في الاختيار والاداء وانسجام العمل.

لعل من أبرز مقومات نجاح الحكومة المقبلة التخطيط القائم على تراكم الخبرات، والاستعانة بالمختصين من خارج الإدارة لاسناد وتصويب عمل الملاكات الداخلية، على أن تكون هذه الخطوة مسبوقة بتحديد الأهداف وتقديم الأهم منها وفق متطلبات المرحلة والظرف الراهن. فخطوات بهذا التنسيق والتطلع البعيد للمستقبل من شأنها الابتعاد عن القرارات الفردية والحلول المتسرعة وهذا بحد ذاته يشجع كافة الأطراف على الدخول في العملية ويحث على الاستمرار في الحوارات التي تفضي الى إيجاد حلول لكل المشاكل المستعصية من خلال عرض البدائل من كل الأطراف المساهمة ليقع الاختيار على أفضلها مع مواكبة تقييمية مستمرة لنوع ومستوى الاداء في تنفيذ مضامين القرار.

لاشك أن التواصل بين السياسيين في داخل المؤسسة الحكومية من جهة وبينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى يجب

الابتعاد عن القرارات الفردية والحلول المتسرعة يشجع كافة الأطراف على الدخول في العملية السياسية

أن ينصب على الموضوعات مثار الجدل متجاوزا الأشخاص وأن يكون مسألة فكرية تعترض وجود جسور مشتركة ومصلحة وطنية عليا فوق كل اعتبار وتبني كل ما من شأنه التمهيد للوصول الى الحلول المطلوبة، ونظرا لوجود الترابط والتداخل الكبيرين بين مهام القطاعات المختلفة والوزارات التي تتشكل منها السلطة التنفيذية صار من اللازم والحتمي أن تدعم الوزارات مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بها ثم يمتد التعاون ليشمل الوزارات الأخرى ولو على سبيل الاستشارة وابداء الرأي.

من المؤكد أن الآراء ستتعدد، وتختلف وتتصارع. وربما ستتفق في نهاية المطاف إذ لا بد أن تصل تلك الحوارات الى طرح ناجح يشمل جميع متبنيات الجهات المشتركة في الحوار خاصة وأن الكل يسعى الى تحسين ظروف العراق الأمنية والاقتصادية والسياسية والخدمية والاجتماعية.

عليه بات من أشد الضرورات إلحاحا تظافر جهود كافة الأحزاب والحركات الوطنية والهيئات والمؤسسات الاجتماعية، في صياغة برنامج وطني للبلاد يوضع امام الحكومة المقبلة ويساعدها في تنفيذ مشاريع اعمار العراق. على أن يحيط هذا البرنامج بكل ما يتمناه المواطن العراقي من استتباب الأمن والطمأنينة وتوفير فرص العمل واعادة الخدمات واصلاح الخراب الشامل الذي طال جميع مرافق الحياة في العراق فأمام هذا الكم الهائل من الضرورات، وإزاء هذا التراكم المهول من الأزمات والمخلفات تقف أي حكومة ومهما كانت قوتها عاجزة ما لم تكن مدعومة ببرنامج وطني شامل ومشاركة مخلصة من جميع مكونات هذا الشعب الصابر وحركاته السياسية ومؤسساته المدنية بحيث تنصهر آراؤها وأفكارها وطروحاتها متجانسة في سبيكة فريدة التكوين عالية المواصفات.

عندما يصرخ العراق

مي يونان توفيق

سمعت أنينك وأنت واقع تحت نير الظلم والظالمين، سمعتك يا عراق وأنت تبكي بصوت خافت تئن من طول الحزن وظلام الموت الذي طال وطال وكأنه ليس من أمل في الخلاص، رأيتك تبكي بكاءا مرًا يتفطر القلب لو كان من حجر، ولكن البكاء كان صامتا أسمعه بعيني وأحسه بروحي، عسى ان تمر الغيمة السوداء وتشرق شمس العدل والحرية على العراق. وكل ذلك لأجل أبنائك، الذين نشرت أرواحهم العطرة على كل بقعة عراقية من الشمال الى الجنوب وهي ترفرف وتطير وتنشر الشعاع تلو الشعاع ليضيء نوره نور الحرية والعمل الصالح على أرضه الصحراء فتتحول الى مروج خضراء يانعة. رأيتك يا عراق وأنت صابر وواثق بأن أبناءك هم شمس الحرية وهم النور الذي سيكون بعد طول إنتظار.

عدة سنوات مرت بعد سقوط الصنم وإشفاء غليل المظلومين بالركل والضرب في ساحة الفردوس، وأصبح أبن العراق نقيا وسيبدأ من جديد وعلى ورقة بيضاء. وبدأ الطريق المتعرج يلوح في الأفق، من رسم هذا الطريق؟، من الداخل أم من الخارج؟، الجواب متعرج مثل الخط المرسوم. إذا فكرنا من الخارج رسموا الطريق على الورق وكان الطريق متعرجا، فمن رسمه على الأرض؟.

إذن هناك من يركب الطريق ويسير فيه ويقبل به متعرجا وإلا لما أكمل المشوار. أبناء العراق مسؤولون مسؤولية مباشرة عن هذا الطريق. وكذلك هم قادرون على شطب الطرق المرسومة على الورق من الآخرين والإتفاق فيما بينهم وعلى رسم الطريق المستقيم الذي يقودهم للخلاص والنجاح.

وسمعتك ثانية.. ولكن وأنت تصرخ

سمعتك يا عراق وأنت تصرخ الآن وبأعلى صوتك، كفاكم يا أبنائي لقد تعبت.. كسرت الأصنام في الساحات وماذا بعد؟، هل صار العراق دولة آمنة؟.

سمعتك وأنت تصرخ أن أبنائي أصبحوا ضائعين وقد ظلوا الطريق. سمعتك وأنت تصرخ بأعلى صوتك وتصرخ وزاد الصراخ الى ان بح صوتك ولا من سامع ولا من مجيب، وكان مثل الأبن الضال "يا أبي، أعطني الحصة التي تخصني من الميراث!. فقسّم لهما كل ما يملكه". "لوقا ١١-١٣".

العراق يعطي من خيراته للموظفين الحكوميين رواتبهم المجزية كل شهر إذا قاموا بواجبهم، وهناك من يذهب الى الدوام الرسمي عدة أيام فقط من الشهر ولكن يتسلم راتبه الضخم نهاية كل شهر كالمعتاد وخاصة رجال المناصب العليا، لذلك لا يهم إذا استقر البلد أو لا، تأسست حكومة أو لا، القلق كل القلق على العامل البسيط ليس له راتب نهاية كل شهر، إلا فيما لو كان الهدف هو تحطيم هذه الروح الطيبة للعراقي الأصيل وخلق الضغينة على الرجال المهمين ذوي الرواتب الضخمة، وبذلك يبيح لنفسه الكذب الذي هي أول الخطايا ثم السرقة ويتوقعها ليست خطيئة ثم يتعلم القتل وهكذا استطاعوا تحطيم الروح الطيبة وقتلوا السلام الداخلي للفرد البسيط.

ما بالكم يا رجال العراق؟، هل يكلم أصناما تحركهم الأهواء والمصالح الشخصية؟، أم أن أمهات العراق أصبحن عاقرات لعدم إنجاب القادة القادرين على تغيير واقع الحال اليومي المرير؟. أمهات العراق، إليكم النداء، أين أبناؤكم النجباء؟، أين رجالكم الأقوياء في الحق ضد الباطل؟. وصل الصراخ عاليا ولكن "من له أذنان فليسمع".

من أجل أوروبا عراقية!!

عصام خبو بوزوة/ تلكيف

أوروبا هذه البقعة من العالم التي سحرت البشرية بالعديد من القيم والمفاهيم التي طبعت بها الغرب وكانت مثار إعجاب للشرق أحيانا وفي أحيان أخرى موقع سخرية وإشمئزاز.

بلدان عديدة في الغرب والشرق تعيش وفق المواصفات الأوروبية أو تحاول تطبيقها وتقليدها دون أن تعلم الشعوب مصدرها أو من أين جاءت ولكن الإفراط في الإعجاب بتلك القيم يدعو الدول إلى تبنيها ولا بأس من الإضافة أو الإنتقاص من المعروض الأوربي أثناء التطبيق وكل حسب ظروفه وقابليته فأميركا مثلا تفرط في تناول مواضيع كثيرة تدخل تحت عنوان الحرية والديمقراطية أو حتى في الإقتصاد بينما الكثير من المجتمعات الشرقية كاليابان وكوريا الجنوبية أخذت ما يناسبها فقط من الحضارة الأوربية وتركت الباقي لأنه لا يناسب تقاليدها وأعرافها الإجتماعية.

أما بالنسبة للعراق فاليوم نحن الكلدوآشوريين نقفز فرحا إذا ذكر هذا الاسم أمامنا وينطلق المدح من أكثرنا عن حياة أوروبا المرفهة والغرب عموما ونرجح على الأغلب إيجابياتها على السلبيات لذا ترى الناس مندفعين في الهجرة يطرقون أبواب المستحيل للوصول إلى حيث الحياة الحرة الكريمة منطلقين في ذلك من رغبتهم في إشباع هوة الطموح التي خلقها إعجابهم بالقيم الأوربية وفي كل ذلك ليس في الأمر من ضير ولكن لما نعجب بالأمور ونتمناها فقط ونحاول الحصول عليها جاهزة في بلدان غريبة ولا نحاول تقليدها. أجل التقليد فليس فيه من عيب إذا كان بناءا ومثمراً وآتياً من مثاليات ناجحة وليس من فراغ فيخال لنا أننا نقلد قيما ومباديء ونظاما شاملا في الحياة ونحن في الحقيقة لسنا سوى ساعون وراء لا شيء.

لماذا لا نوقف نزيف الهجرة البشرية ونحاول أن نبني لنفسنا على الأقل مكاناً خاصا بكل معنى كلمة الخصوصية نقيم فيه مانشاء من القيم التي نريدها أن تسود ومرجعيتنا في ذلك هو خصوصيتنا القومية والدينية. ليس القصد من الكلام هو خلق دولة مستقلة من بضعة أقضية مختلطة في سكانها لتكون بمثابة جزيرة معزولة في العراق ولكن المقصود هو محاكاة التجربة الأوربية بخصوصية شرقية عراقية في منطقة قابلة ومستعدة لبناء ذلك الحلم وبمباركة وتشجيع العراق والعراقيين وبدل أن نخسر مواطنا يبحث عن وطن بإستطاعة البلد والحكومات أن تقر وتعترف بأن لذلك المواطن الخاص حق في قوانين معينة ونظام متين وحر إقتصاديا وإجتماعيا. يجب على الدولة أن تبارك إنشاء المنطقة الآمنة التي ترتفع الأصوات المطالبة بها اليوم وتحترم تعهداتها في توفير المناخ المناسب لأبناء هذه المنطقة الذين يختلفون عن سائر العراقيين في أمور جوهرية كثيرة فهم غير مسلمين في بلد أغلبيته الساحقة من المسلمين. هم بحاجة إلى قوانين مدنية وشخصية تناسبهم وتتماشى مع خصوصيتهم لأن قوانين الأكثرية غالباً ما تمسح إرادتهم وتشطب وجودهم. لديهم عادات وتقاليد خاصة بهم يحرمون ما يعتبره البلد ككل حلالاً وفي أحيان أخرى يحللون ما هو حرام لدى أعراف وأنظمة الأخرين الإجتماعية والإقتصادية والدينية.

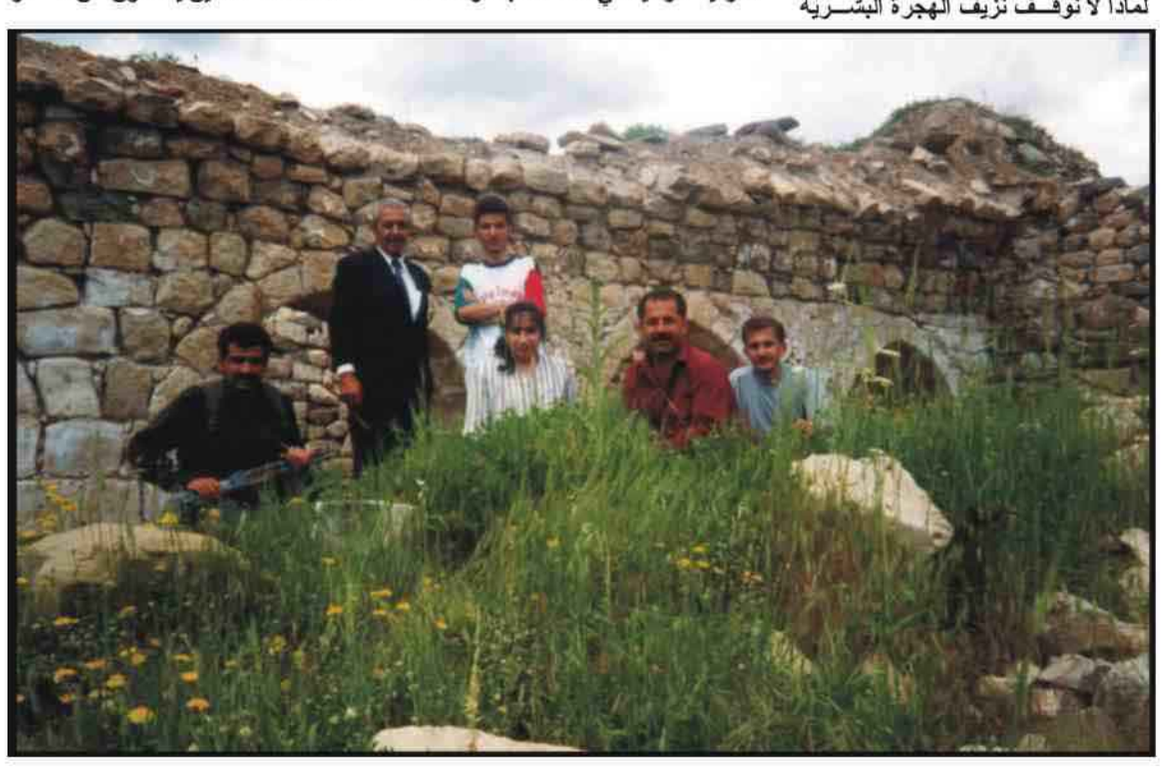

ليست نينوى الكبرى نواة لإمبراطورية تخيف باقي العراقيين بقدر ما هي محمية يتمتع بها من له خصوصية بخصوصيته ومن له نظرة خاصة إلى الحياة ومتحررة بتحرره وبطموحه. لسنا ثوريين نطالب بتغيير العراق ليعيش كما نشاء نحن ولكن من حقنا أن نملك مخدعا خاصا بنا ننتهي أليه لنرتاح بعد تأدية كافة الواجبات تجاه الوطن بكل مواطنيه. من حقنا أن نملك فسحة هواء نتنفس فيها بعد سماع فروض الآخرين ومبادئهم علما بأن الجميع سيستفيد من هذا المشروع الكبير الذي سيشكل رئة إجتماعية وسياحية كبيرة للعراق وربما نواة إقتصادية مركزية ستشجع الإستثمار الأجنبي في المنطقة ومن ثم في العراق ككل ولو تم مقارنة الكلف مع المنافع فالأخيرة لا مجال لحصرها والكلفة لا تتعدى إقرارا وإعترافاً بخصوصيتنا وحاجتنا إلى احترام تلك الخصوصية والإتفاق على إستبعاد أية تجاذبات قد تنشأ مستقبلا بين أية أطراف كانت مركزية أو أقليمية تفقدنا مناطق لإزلنا حتى اليوم نكثر فيها إجتماعيا وننتمي لها تاريخيا ونطمح أن نكون فعالين فيها سياسيا وإقتصاديا وفي منحانا ومطالبنا هذه أعتقد بأننا لم نقترف أي خطأ دستوري أو أنتقصنا من سيادة الدولة العراقية وهيبتها القانونية.

الكرسي

عصام شابا فلفل/ تللسقف

قد يستغرب البعض من اختيارنا لعنوان المقال بهذا الاسم، ويكون الاستغراب أكثر لو تصور الناس ان المواضيع التي سنطرحها أدناه مفهومة وواضحة لديهم، ولكن هل يعلم هذا البعض ماذا تعني بالضبط لفظة "كرسي"، وما الذي فعلته تلك اللفظة ذات الأربعة أحرف على مدى التاريخ، وكم من الشعوب اندثرت بسببها، وكم من الناس تمت تصفيتهم بسبب تلك الكراسي.. وعليها ايضا؟، وكم من الوضيعين ارتقوا من هاوية الحضيض الى قمة المجد بفضل رفعة الكرسي؟.. وكم من العظماء هبطوا الى قرار الهاوية بسبب سوء استخدام الكرسي وطريقة الجلوس عليه من قبل مستخدمه.. نعم انه الكرسي.. هذه القطعة السحرية التي نادرا ما يخلو منها منزل من منازلنا مهما كان من البساطة والتواضع.. فهل يا ترى ما سر تلك الأداة وكيف تستطيع ان تلعب بحياتنا كل تلك الألاعيب؟.. نعم.. أنه الكرسي.. ذلك المقعد الذي نستعمله كل يوم وربما اغلب ساعات النهار وبمختلف أنواعه وتنوع استخداماته.. فالطالب يجلس عليه لقضاء الساعات الدراسية في الصف والمدرسة، والطبيب يستعمله لمعاينة وفحص مرضاه، والحلاق لتجميل وحلاقة زبائنه، أما القس او رجل الدين فيستعمله لأعتراف الفقراء والبؤساء "الخاطئين" بذنوبهم عسى ان يغفر لهم الرب تلك الذنوب ويتطهروا منها ويتوبوا توبة ناصحة، فهم فقراء ومساكين ولا يحق لهم ان يخطأوا ابدا.. أما رواد المكتبات فيستعملون الكراسي لغرض اجراء البحوث والدراسات ثم يطبقونها عمليا لخدمة الوطن والمجتمع لأنهم بناة مستقبله.. ولابد لنا الآن من التطرق الى كرسي آخر ومهم جدا وهو الكرسي المدولب والذي يستعمله عادة المعوقون ومن ذوي الإحتياجات الخاصة.. فيا ترى اي نوع من الكراسي يستعمله معوقوا الضمير والاخلاق؟.. وهناك كرسي آخر ومهم جدا ايضا، وخصوصا بالنسبة لي، ألا وهو كرسي المطبخ والذي نستعمله يوميا ولعدة مرات لغرض إشباع غريزة الجوع لدينا، والحقيقة ان كرسي المطبخ من أحب الكراسي الى نفسي حتى من كرسي الوزارة نفسها، وهو أقرب الى معدتي حتى من كرسي رئاسة الدولة أو عرش مملكة، وخصوصا اذا كنت جائعا، والمطبخ تفوح من قدوره روائح الدسم الطيبة.. هذه كانت الكراسي الاجتماعية.. أما الكراسي السياسية.. فيا ويلاه من تلك الكراسي المليئة بالاشواك للبعض، وبالذهب للبعض الآخر.. فقد تقلب موازين الأمور بسببها رأسا على عقب، وفي أحيان كثيرة تحدث بسببها زلازل وهزات عنيفة، ولكنها سياسية وليست أرضية، وقد يحصل بسببها إنهيار صروح أو سقوط دول أو إندثار أمة أو مجتمع بأكمله.. الخ، وفي أحيان أخرى تكون الكراسي قاتلة لمستخدمها مثل كرسي الإعدام الكهربائي، وهو من الكراسي النادرة والتي تستعمل لمرة واحدة فقط من قبل الفرد، كما أنه الكرسي الوحيد الذي لا تتقاتل الناس على الظفر به مطلقا.. والسبب معروف طبعا.. ومع سلم.. أقصد كراسي سلم الرواتب والمخصصات العالية، مثل كرسي المدير العام أو الوزير أو رئيس الوزراء، فهنا يختلف الامر، لان الجميع يرغب بالظفر بشرف الجلوس على هذا الكرسي الناعم والوثير، والذي نجد في طيات قماشه، أو نحظى بالجلوس عليه بكذا مليون لتحسين أحوالنا المعاشية البائسة أو لبناء قصر أو عمارة لنا للعيش وكسب الرزق فقط.. نعم هذه هي الكراسي التي تلعب لعبتها بحياة المواطن والمجتمع ومستقبل الوطن، حيث تحدث لأجل ارتقائها او الظفر بها الكثير الكثير من المشادات والمشاحنات والمنازعات والمفارقات، وبسبب ذلك تعمل العلاقات الشرعية والغير الشرعية عملها بكل جدية وتفان واخلاص ويشترك في تركيب وترسيخ وتنظيم وانضاج تلك العلاقات المشحونة النفاق والتملق والتزوير في الحقائق، وقد يصل الأمر احيانا الى تشويه سمعة فرد او جماعة معينة، وقد يؤدي احيانا الى حدوث انقلاب خطير في أخلاق الفرد، وهذا ما يجعل من الفرد سلعة رخيصة يباع بأبخس الأثمان لكل عابر سبيل أو راعي الفسق والفجور، أو يشتري لنفسه أنواع الصلافة والقسوة والسقوط في زيف المبادئ، وقد تجعلنا الكراسي أحيانا نفقد انسانيتنا فنتصرف حينها كوحوش كاسرة حمقاء.. وهنا يعود بنا الأمر الى استخدام شريعة الغاب في تعاملنا الحياتي، ويكون التجرد من قيم انسانيتنا هو الحق السائد، والحق يكون باطلا.. وقد ينتج عن ذلك انحدارنا الى الطاعة العمياء لأصحاب الكراسي الضخمة.. ورغم كل تلك المساوئ التي تكتنفها بعض أنواع الكراسي وخصوصا تلك التي تختص بمستخدميها والتي نسميها كراسي ذات النفع الخاص أو كراسي المنافع الخاصة.. نقول.. رغم مآسيها فاننا دون استثناء تستهوينا سلالم التسلق والارتقاء الى احدها بصفة او اخرى.. فالطالب يتمنى ان يجلس يوما على كرسي مدير مدرسته.. والمدير العام تستهويه نشوة الطموح والحسد للظفر بكرسي الوزارة يوما ما، وكذا القس فهو يحلم بانه في يوم ما سوف يجلس فيه على كرسي الاسقفية او البطريركية.. وهكذا الوزير ايضا يحلم بتحقيق أمنيته باعتلاء كرسي رئاسة الدولة او عرش المملكة.. ولكن يا ترى.. أي نوع من الكراسي يحلم بأرتقائه الملك أو رئيس الدولة؟.. هل هو كرسي!؟.. استغفر الله.. وهكذا فالكل يحلم بكرسي معين.. والأحلام مشروعة طبعا.. والسؤال يأتينا هنا لنقول.. هل كل تلك الكراسي تصنع من نفس المادة وبنفس القياسات والأحجام؟.. أم تشترك في صناعتها عدة مواد ومواصفات ومقاييس لتناسب الغرض الذي تستعمل لأجله وحجم الفرد الذي يستخدمه؟.. وتبعا لنوع المادة المصنوع منها الكرسي وقياس حجمه وزمن وطريقة صناعته تفرض على الانسان اختيار المنصب المناسب لذلك الكرسي، فكرسي رئيس الدولة أو الملك مثلا "وخصوصا في دولنا العربية والشرق أوسطية".. لا بد ان يكون وثيرا وان يتم صنعه بكذا مليون دولار وان تستقطع تلك الدولارات من أفواه عامة الشعب والفقراء، لأن العامة لا تجلس على الكراسي، بل عليها ان تبقى فقيرة كي تحظى بجنة الخلد التي وعدنا بها الرب.. فالجنة خلقت للفقراء والمساكين في الآخرة.. أما الكراسي والغنى والجاه على هذه الارض فهم للمتنفذين فقط، وبكون العامة لا تجلس على الكراسي، بل لا يحق لها حتى ان تحلم بالجلوس عليها يوما ما، لذا على العامة ان تحترم أصحاب النفوذ وان تقدم لهم الطاعة العمياء دون نقاش.. وهنا تأخذنا الحمية الى المرور بكرسي الاعتراف والذي نسميه هنا بكرسي الخطاة، اذ يجب ان يكون هذا دون مساند وان يكون واطنا جدا كي يجثو عليه الانسان الخاطئ او الذي يطلب المغفرة من ربه على ركبتيه، ولا يسمح له بالجلوس على عجزه اثناء الاعتراف، وذلك كي ينظر اليه الرب نظرة عطف وحنان، ولكونه فقيرا.. فهو خاطئ دوما "وسبحان الذي لا يخطئ" ولا يحق له الجلوس على كرسي معتبر.. أما الكرسي الكهربائي وكما أسلفنا سابقا فهو كرسي يستعمل لقتل او إعدام المجرمين وعلى اختلاف الوانهم وجرائمهم مثل "القاتل، والزاني، والمغتصب، والذي سطا على مصرف، والجائع الذي سرق رغيف خبز لسد رمقه ورمق عائلته"، اذ يجب على هذا المجرم ان يجلس على هذا الكرسي وهو يعلم علم اليقين بانه سيفارق هذه الدنيا بعد لحظات، والغريب في الأمر ان كرسي الإعدام الكهربائي هو الكرسي الوحيد الذي يفرض فرضا على الانسان رغما عنه بعكس جميع الكراسي الاخرى التي تتقاتل الناس فيما بينها لأجل الظفر بها مثل كرسي رئيس الدولة او رئيس الوزراء او المدير العام.. وهنا تحضرني حكاية طريفة عن احد المدراء العامين، حين علم بانه سوف يعزل عن منصبه وسوف يتم تعيين شخص اخر غيره، قرر صاحبنا ان يهب مبلغا يقدر بكذا مليون لمن يستطيع ان يلغي قرار عزله ويثبته في منصبه.. فكم يا ترى كان كرسي صاحبنا عزيزا عليه.. ويا ترى لماذا تتقاتل الناس على كرسي المدير العام وغيره من الكراسي؟، ولكنها تنفر بشدة من الكرسي الكهربائي، ويا ترى لماذا تجبرنا بطوننا الى الإسراع نحو المطبخ والجلوس على كرسي المطبخ المسكين ونأتي بالطعام اللذيذ لنتناوله رغما عنه؟، وفي الوقت نفسه نبتعد كل الابتعاد عن كرسي الاعتراف بحقيقتنا البائسة، ذلك الكرسي الحقيقي الذي نجده أمامنا يوميا، ولكننا لا نراه، والذي يصرخ الينا بشدة ولكننا نصم آذاننا عن سمعه، الا وهو ضميرنا.. ويا ترى متى سنجلس على كرسي الحساب الكبير والذي يحتضنه المجتمع لنكون وجها لوجه مع كرسي القضاء العادل.. وهو التاريخ؟.